اللجنة التحكيمية لمنازعات العمل بأمانة العاصمة تنجز 702 قضية

تقرير/ حسن شرف الدين

بلغ عدد القضايا المطروحة للإنجاز في اللجنة التحكيمة لمنازعات العمل بأمانة العاصمة 702 قضية منها 65 قضية منتهية بحكم و42 قضية قيد الاستكمال و58 قضية جديدة و124 قضية محجوزة للحكم و240 قضية متحركة ومنظورة و158 قضية مهملة ومستبعدة وأربع قضايا منتهية بصلح وأربع قضايا أخرى موقوفة وقضايا أخرى قيد النظر.

وبحسب التقرير الصادر عن اللجنة التحكيمية بأمانة العاصمة للثلاثة الأشهر الأخيرة فقد بلغ عدد قرارات الفصل في الدفع التي صدرت خلال الفترة 58 قراراً، فيما بلغ عدد قضايا التنفيذ الواردة لنفس الفترة 20 قضية.

وأوضح رئيس اللجنة التحكيمية لمنازعات العمل بأمانة العاصمة القاضي عبدالسلام محمد السماوي أن اللجنة استطاعت خلال الثلاثة الأشهر الماضية أن تقطع شوطا كبيرا في إصلاح التقاضي بها حيث كانت القضايا تدار لسنوات بينما القانون يقول لا بد أن يصدر الحكم خلال ثلاثين يوما في القضايا العمالية باستثناء بعض القضايا التي لها طابع خاص.. كما أن اللجنة التحكيمية تمارس عملها القضائي بموجب قانون العمل للفصل بين منازعات العمل والخلافات الناشئة بين أصحاب العمل والعمال، نتيجة علاقات العمل التعاقدية.

وقال رئيس اللجنة التحكيمية بالأمانة: إن البعض يعتقد أن الأحكام الصادرة عن اللجان التحكيمية تندرج تحت مفهوم حكم التحكيم الصادرة عن المحكمين القبليين وهذا خطأ شائع، لأن اللجوء إلى اللجان التحكيمية إجباري لا دخل لإرادة الأطراف فيه، ولا يستطيع أطراف العلاقة اللجوء للمطالبة بالحقوق المرتبطة بمنازعات العمل إلا عبر اللجان التحكيمية، بينما المحكم يتم اختياره بتوافق الأطراف ويحددوا اللغة التي يريدونها والقانون الذي يريدونه والمدة الزمنية واللغة التي يكتب بها التحكيم باختيار الأطراف ورضاهم.. بينما اللجنة التحكيمية هي لجنة إجبارية تتولى الدولة مسئوليتها وإدارتها وتخضع لقوانين وتشريعات العمل للجمهورية اليمنية، لا يجوز الاتفاق على مخالفة ما تضمنه قانون العمل باعتباره من الحقوق الدنيا التي لا يجوز الانتقاص منها إلا متى ما كان مخالفتها باتجاه الأفضل للعامل.. وبالتالي اللجان التحكيمية تمارس عملا قضائيا يمكن أن تسمى بأنها قضاء نوعي شأنها شأن المحاكم التجارية والمحكمة الإدارية ومحكمة المرور، وبالتالي فهي تمارس عمل محكمة نوعية ومن يملك إصدار القرارات يملك حق تنفيذها بحق أولى باعتباره فرعاً للأصل.

وحول إمكانية تنفيذ اللجنة التحكيمية لأحكامها أشار القاضي السماوي إلى أن من ينظر إلى اللجان التحكيمية على أنها أحكام محكمين تخضع لقانون التحكيم يردد مقولة بأن المختص هو الاستئناف باعتبارها أحكام محكمين وفقا لقانون التحكيم.. بينما اللجان التحكيمية ليست قراراتها الصادرة عنها قرارات محكمين، وإنما تعتبر قراراتها أحكاماً ابتدائية يتم استئنافها عن طريق صحيفة استئناف امام محكمة الاستئناف، بينما أحكام المحكمين غير قابلة للطعن وإنما يقدم بها دعوى بطلان أمام محكمة الاستئناف وتكون محكمة الاستئناف حينها محكمة رقابة قانون لا رقابة موضوع بالنسبة لأحكام المحكمين، فإما أن تقر حكم التحكيم وإما تلغيه.. بينما أحكام اللجان التحكيمية تنظرها محاكم الاستئناف وفقا لعريضة الاستئناف وتكون سلطة محكمة الاستئناف سلطة رقابة على موضوع، بحيث أنها تفصل في موضوع الدعوى.. يعني أحكام التحكيم يحكمها قانون التحكيم، بينما قرارات اللجان التحكيمية يحكمها قانون العمل ولكل منهما قانونه الخاص.

وأبدى رئيس اللجنة التحكيمية استغرابه من بعض المحامين الذين يصفون ما يصدر عن اللجان التحكيمية هي أحكام تحكيم، وإذا أصبغ عليها هذا الاسم فإن محكمة الاستئناف هي المختصة بتنفيذها.. مؤكدا أن الأحكام التي تصدرها اللجنة التحكيمية هي أحكام ابتدائية تصدر عن جهة ولائية أناط بها المشرع اختصاص قضائي بقوة القانون وليست اختيارية، وما تصدره اللجنة من قرارات هي المختصة بتنفيذها.. مشيرا إلى أن أحكام التحكيم تسير وفقا لإجراءات خاصة يحددها الأشخاص، بينما اللجان التحكيمية تنظر للدعاوى وفقا لقانون المرافعات ولا فرق بين أداء اللجان التحكيمية وأداء المحاكم الابتدائية، ذات الأداء وذات القانون الملزم لنا ولهم.

وطالب القاضي السماوي الجهات المعنية التعاون لإنجاح عمل اللجنة حتى يحصل المتخاصمين على حقوقهم.. كما نطالب محكمة الاستئناف أو وزارة العدل النزول لمراجعة اللجان ومراقبتها وإظهار الغث من السمين من أدائها.. وعدم الاستهانة بما يصدر عن اللجان التحكيمية حتى لا يؤدي إلى ضياع حقوق العمال وفقدان الحكمة التشريعية التي من أجلها حرص المشرع على إيجاد لجان تحكيمية نوعية متخصصة للفصل في قضايا العمل.

واختتم رئيس اللجنة التحكيمية حديثه قائلا: لقد اقتربنا كثيرا من قانون العمل والنص القانوني.. وهناك أحكام صدرت في قضايا لا يتجاوز عمرها ثلاثين يوما من تاريخ رفع الدعوى.. لكن ارتباطنا الكامل بقانون المرافعات يتيح أمام بعض المحامين الذين يتعمدون إرهاق الخصوم وتقديم الدفوع المتلاحقة التي تخضع للطعن في الاستئناف، ولا يعاد النظر في القضية إلا بعد أن تعود من الاستئناف والمحكمة العليا وتكون قد أخذت سنوات.. والمطلوب وضع نظام إجرائي خاص للنظر في القضايا العمالية بما يتفق مع طابع السرعة والاستعجال والطبيعة الخاصة لعلاقات العمل ذات الجانب الإذعاني.

مناقشة موازنة العام القادم بالجوف

الجوف/سبأ

ناقشت لجنة الموازنة بمحافظة الجوف في اجتماعها أمس برئاسة محافظ محافظة الجوف محمد سالم بن عبود التجهيزات الجارية لإعداد الموازنة العامة للمحافظة للعام 2014م.

وأقر الإجتماع إلزام مدراء عموم المكاتب التنفيذية والمديريات بالرفع بمشاريع الموازنة الخاصة بمكاتبهم للعام 2014م خلال المدة الزمنية المحددة.

وأهاب محافظ الجوف بجميع الجهات المسؤولة بالمحافظة وضع الاطار العام للموازنة بما يلبي خدماتها واحتياجات المحافظة حسب المعايير واللوائح المقرة من وزارة المالية.

وفي الإجتماع، استعرض مدير عام مكتب المالية بالمحافظة علي عبدالله سيف ما تم انجازه في مشروع الموازنة العامة للمحافظة لعام 2014م، وكذا خطة سير عمل لجنة الموازنة بالمحافظة.

حضر الاجتماع، مدراء عموم الخدمة المدنية والمالية والواجبات وأعضاء الهيئة الادارية بالمجلس المحلي بالمحافظة.

توزيع المعونات الغذائية لمدارس الضالع

الضالع/سبأ

<،، التقى محافظ الضالع علي قاسم طالب أمس فريق برنامج الاغذية العالمي الذي سيقوم بتوزيع المعونات الغذائية المقدمة من البرنامج لطلاب المدارس في ثمان مديريات من مديريات المحافظه خلال الأسبوع القادم.

واستمع المحافظ طالب إلى شرح مفصل من قبل رئيس الفريق المشرف عل توزيع المعونات نبيل عبدالرقيب القدسى حول آلية التوزيع على المدارس والطلاب المستهدفين والبالغ عددهم 22 ألفا و600 طالب وطالة موزعين على 126 مدرسة .. مبينا أن البرنامج سيقوم خلال أسبوعين بتوزيع كيس قمح وعلبه زيت وخمسة كيلو فاصوليا لكل طالب من الطلاب المشمولين في هذه الخطة.

ولفت إلى أن عملية الاختيار والتوزيع تتم بالتنسيق مع مكتب التربية والتعليم ممثلة بإدارة مشروع التغذية المدرسية وأعضاء المجالس المحلية.

من جانبه ثمن المحافظ طالب الدور الذى يضطلع به برنامج الغذاء العالمي في دعم وتشجيع الطلاب على الدراسة خصوصا في المناطق النائية والمحرومة .. مؤكدا استعداد قيادة المحافظه والمجلس المحلي وكافة الجهات المعنية بتسهيل مهمة عمل الفريق ووصول المعونات الغذائية لمستحقيها في المناطق المشمولة والمحددة.

حضر اللقاء وكيل المحافظه محمد علي الوداد وعدد من المسؤولين بالمحافظة.

تدشين مشروع الدعم الفني لتنمية المنشآت الصغيرة

دراسة جدوى اقتصادية لإنشاء بنك تمويل أصغر جديد في اليمن

كتب / محمد راجح

<،، دشن الصندوق الاجتماعي للتنمية أمس بصنعاء مشروع الدعم الفني لقطاع تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر في اليمن المقدم من بنك التنمية الألماني.

ويتكون المشروع الذي تنفذه شركة الانظمة الألمانية (ال اف اس) من أربعة مكونات رئيسية للارتقاء بالبيئة التشريعية والتمويلية لهذا القطاع الواعد، ودراسة جدوى اقتصادية لإنشاء بنك تمويل أصغر جديد في اليمن لجذب المستثمرين الخارجيين لهذه الصناعة ، بالإضافة لتقييم اثر التمويل الصغير والأصغر على العملاء والمستفيدين من الخدمة.

وأكد المدير التنفيذي للصندوق الاجتماعي للتنمية المهندس عبدالله الديلمي أهمية المشروع الذي يرتبط بصورة مباشرة بجهودٍ مكافحة الفقر والبطالة، مبدياً حرص الصندوق على تطوير جودة العمل وكل ما تقدمة الجهات المعنية بهذا القطاع ، بحيث لا تكون عملية التوسع على حساب الجودة.

وأشاد الديلمي بالدعم الألماني والذي يأتي أكثر استجابة لمتطلبات التنمية في اليمن.

من جانبه أكد مدير مكتب بنك التنمية الألماني بصنعاء السيد هينينق بي حرص ألمانيا على مواكبة الجهود التنموية في اليمن والتركيز على تقديم الدعم اللازم للجوانب التنموية المرتبطة بحياة الناس ومعيشتهم بصورة مباشرة.

وقال: إن بنك التنمية الألماني حريص على الاسهام الفاعل في دعم صناعة التمويل الأصغر في اليمن تساعد في رفد قطاعات التنمية لخلق مجتمع منتج وفاعل وقادر على ادارة مشاريع صغيرة يكون لها اثر بالغ في مكافحة الفقر والبطالة.

وأشار الى ان اليمن تمتلك بيئة تشريعية هي الأفضل في المنطقة في ما يخص صناعة التمويل الصغير والأصغر الأمر الذي يسهل توسيع خدمات التمويل ، حيث تعتبر اليمن نموذجا في المنطقة في هذا المجال. ويشتمل المشروع على اربعة مكونات ، يهدف المكون الأول الى اعداد دراسة سوق مفصلة خاصة بالتمويل الصغير والاصغر تستفيد منها جميع برامج ومؤسسات التمويل في اليمن في تحديد المنتجات الملائمة التى تلبي احتياجات الفئات المستهدفة

ويهدف المكون الثاني يهدف لتقديم الدعم الفني للمؤسسة الوطنية للتمويل الاصغر في ستة جوانب تشمل ادارة الموارد البشرية والعمليات وتطوير المنتجات واضافة التمويل الصغير الفردى الى خدمات المؤسسة والتخطيط الاستراتيجي والحوكمة وتدريب الادارة المالية وإدارة المراجعة الداخلية ، بينما يركز المكون الثالث على تدريب القيادات العليا العاملة في مجال التمويل الاصغر بعد عمل دراسة الاحتياجات التدريبية لهم ، وكذا تطوير دليل عمليات وحدة تنمية المنشآت الصغيرة.

ويحتوي المكون الرابع على مجموعة انشطة تهدف الى تعزيز قدرات مجالس إدارات مؤسسات وبرامج وبنوك التمويل الصغيرة والأصغر في اليمن ، وتطوير نظام الاقراض والتمويل الآلي.

محلي الأمانة يطالب بإعادة النظر في دعم البنى التحتية بالعاصمة

صنعاء/سبأ

<،، ناقشت لجنة الخطة والموازنة بأمانة العاصمة صنعاء في اجتماعها أمس برئاسة أمين العاصمة عبدالقادر علي هلال دليل إعداد الخطة والموازنة للعام القادم 2014م.

وأقر الاجتماع الذي حضره وكيل الأمانة لقطاع تنمية الموارد المالية محمد الظرافي تقديم الجدول والبرنامج الزمني لمناقشة وإقرار الخطط والموازنات لعام 2014م ومتابعة القطاعات المالية والمكاتب التنفيذية والمديريات لتقديمه في صورته النهائية خلال أسبوعين.

وأوضح رئيس لجنة التخطيط والمالية بالمجلس المحلي بالأمانة الدكتور حسين السراجي لـ (سبأ) أن المجلس المحلي وقيادة أمانة العاصمة يطالبون الاخ الرئيس عبدربه منصور هادي - رئيس الجمهورية وحكومة الوفاق بإعادة النظر في دعم البنى التحتية بالعاصمة صنعاء حتى تستطيع استكمال التأهيل والترميم والصيانات اللازمة لكافة المرافق والقطاعات الخدمية المختلفة.

وقال الدكتور السراجي: إن أمانة العاصمة تطالب بعدم حرمانها من الدعم خارج إطار الموازنة أسوة ببعض المحافظات على الأقل والتي دعمت بمبالغ كبيرة، رغم أن أمانة العاصمة هي المتضرر الأكبر من أحداث الأزمة السياسية التي مرت بالبلاد خلال العامين المنصرمين".

ولفت إلى أن العاصمة صنعاء ضمدت الكثير من جراح اليمنيين وعلي مختلف فئاتهم وشرائحهم ومشاربهم بدون إستثناء، ولا زالت تعاني من الآثار المترتبة حتى اليوم.

46 مليون دولار تكلفة تنفيذ 4 مشاريع صرف صحي بحضرموت

المكلا/سبأ

وقع أمس بمدينة المكلا محافظة حضرموت على أربعة عقود لتنفيذ مشروع مياه الصرف الصحي بمدينة الشحر بتكلفة اجمالية بلغت 46 مليون دولار بتمويل من البنك الألماني لإعادة الاعمار، ومساهمة الحكومة بواقع 20%.

وتضمنت العقود الأربعة توريد وتركيب خط المياه الرئيسي من حقل الدكداك إلى خزان التوزيع بطول 11 كيلو متراً وبقطر 400 مليمتر، وبناء خزانين خرسانيين سعة أحدهما 2500 متر معكب، والآخر 500 متر مكعب، وكذا بناء وتجهيز وحدتي كلور، وتوريد وتركيب شبكة مياه المعيان وزغفة.

كما تضمنت، تركيب شبكات للمياه والصرف الصحي لشرق وغرب مدينة الشحر، واستكمال خط تجميع مياه الصرف الصحي، وإنشاء محطتي المعالجة والضخ، ومحطة الرفع لشبكة الصرف الصحي، وكذا خط للتصرف النهائي للشبكة.

وقع الاتفاقية عن السلطة المحلية محافظ حضرموت خالد سعيد الديني، وعن المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي المدير العام المهندس عوض سالم القنزل والجهات المنفذة للمشروع.

في السياق، شدد محافظ حضرموت على أهمية التقيد بالمواصفات الفنية المطلوبة لتنفيذ المشروع، مؤكداً أهمية المشروع الذي قال أنه سيلبي احتياجات المواطنين بمدينة الشحر في خدمات المياه والصرف الصحي، موجهاً السلطة المحلية بالمديرية تقديم أوجه التسهيلات بما يمكن من التسريع في انجاز مختلف أعمال المشروع.

وأعرب المحافظ الديني عن تقديره للحكومة الألمانية لدعمها وتمويلها لهذا المشروع الخدمي.

من جهته، أشار مدير عام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمناطق ساحل حضرموت إلى أن مشروع مياه الصرف الصحي لمديرية الشحر يعد أحد المشاريع الاستراتيجية الهامة في المنطقة، لافتاً إلى أن المؤسسة استكملت كافة الإجراءات الفنية من دراسات وتصاميم وجداول الكميات.

ونوه بأن مناقصات العقود الأربعة قد تمت الموافقة عليها من قبل اللجنة العليا للمناقصات والجهة الممولة حكومياً وخارجياً.

بدوره، أبدى مدير عام مديرية الشحر أحمد محمد مدي استعداد السلطة المحلية بالمديرية تقديم كافة التسهيلات اللازمة لتنفيذ المشروع لما من شأنه إنجازه في موعده المحدد.

حضر التوقيع وكيل وزارة المياه والبيئة المهندس توفيق الشرجبي، والأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة صالح عبود العمقي، ورئيسا لجنتي الخدمات والشؤون الاجتماعية بالمجلس المحلي الدكتور عبدالباقي علي الحوثري، وصالح الصاري الصيعري، والمسؤولون في السلطة المحلية بمديرية الشحر.

عطية: الحديدة تعاني نقصاً في الحرف والمشاريع الاستثمارية

الحديدة/سبأ

<،، اطلع محافظ الحديدة اكرم عطية على حجم المساعدات الغذائية وعمليات الإغاثة الغذائية المقدمة من برنامج الاغذية العالمي ضمن مشروع شبكة الأمن الغذائي الذي تستفيد منه 421ألف شخص غير مؤمن غذائي في 21 مديرية بالمحافظة.

ونوه المحافظ خلال لقائه أمس بوكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشئون الأنسانية فاليري اموس والمديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي ايرثارين كوزين ، بالجهود المبذولة من برنامج الاغذية العالمي لدعم المحافظة ومديرياتها بالمواد الغذائية باعتبارها من اشد المحافظات فقرا وتعاني من كثافة سكانية.

ولفت إلى انه رغم امتلاك المحافظة مقومات سياحية وزراعية واستثمارية مختلفة الا انها تعاني من نقص في الحرف والمشاريع الاستثمارية ذات العوائد الاقتصادية الكبيرة التي تساهم في القضاء على البطالة.

من جانبها عبرت السيدة اموس عن سعادتها لزيارة المحافظة وتقديم كل الامكانات والدعم لمواجهة التحديات خصوصا في برامج الاغذية مما يسهم في تعزيز قوة الشراكة بين اليمن والامم المتحدة في مختلف البرامج والمجالات

بدورها ابدت المديرة التنفيذية للبرنامج اليمن استعداد البرنامج تقديم المعونات الغذائية لجميع مديريات المحافظة وتلبية احتياجات الأسر الفقيرة من المواد الغذائية للتغلب على سوء التغذية الحاد خصوصا للأطفال دون سن الخامسة حيث أن البرنامج يعمل على اطعام مليون شخص ،وتحتل اليمن وفقا للإحصائيات والمسوح الميدانية المرتبة الثانية على مستوى العالم التي تعاني من سوء التغذية الحاد.

وتصل قيمة المساعدات الغذائية للبرنامج بالتعاون مع منظمة الاغاثة الاسلامية بالحديدة 12مليون دولار.

إلى ذلك زار الوفد الأممي ميناء الحديدة وتفقد الباخرة ايبيج التي وصلت امس وتحمل على متنها 27 ألف طن من القمح المقدم منحة غذائية من برنامج الأغذية العالمي لمحافظة الحديدة.

كما اطلع الوفد على عملية صرف المساعدات المقدمة من البرنامج بمديرية المراوعة بالتعاون مع منظمة الاغاثة الاسلامية لعدد 5 آلاف أسرة ، وتحتوي على 50 كيلو من القمح و10 كيلو بقوليات وزيوت نباتية ،كما قامت منظمة الاغاثة الاسلامية بتوزيع حقائب مدرسية لطلاب وطالبات مدارس المراوعة.

وتعرف وفد البرنامج على آلية الخدمات الصحية في مديرية المراوعة من خلال مركز المراوعة الصحي الذي يستقبل العديد من الأطفال الذين يعانون سوء التغذية ،حيث يدعم البرنامج الوقاية من سوء التغذية الحاد بين الأطفال ، ويبلغ عدد المستفيدين بالمحافظة 37 ألف طفل مصاب بسوء تغذية حاد متوسط و23 ألف مصاب بسوء تغذية حاد وخيم و11ألف أم حامل ومرضع.